

Distr.
GENERAL

S/1997/643
13 August 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



التقرير المرحلي الرابع والعشرون للأمين العام عن بعثة مراقبى الأمم المتحدة في ليبيريا

أولاً - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١١١٦ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧، الذي مدد المجلس فيه ولاية بعثة مراقبى الأمم المتحدة في ليبيريا (البعثة) حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، توقعًا بأن تنتهي في هذا التاريخ. وفي هذا القرار، طلب المجلس إلى^١ أيضًا أن يُبقيه على اطلاع بشكل منتظم بالحالة في ليبيريا، ولا سيما التطورات في العملية الانتخابية، وبيان أقدم تقريرًا في موعد غايته ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٧.

٢ - ويصف هذا التقرير الأعمال التحضيرية للانتخابات الليبيرية وإجراءاتها في ١٩ تموز/يوليه وعملية انسحاب البعثة، فضلاً عن آراء الحكومة الجديدة بشأن إنشاء وجود للأمم المتحدة في ليبيريا بعد انسحاب البعثة.

ثانياً - الجوانب السياسية

٣ - كُللت عملية السلام الليبيرية بالنجاح خلال الفترة المشمولة بالتقرير بإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٧، كما هو مقرر، وتنصيب الحكومة الجديدة في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٧. وشكلت العملية الانتخابية وتنصيب حكومة منتخبة ديمقراطياً البند الأخير في الجدول الزمني المنصوص عليه في اتفاق أبيوجا (١٩٩٥/٧٤٢، المرفق) في إطار خطة السلام من أجل ليبيريا للجامعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٤ - وعلى النحو الوارد في الفرع رابعاً أدناه، اضطلعت اللجنة المستقلة الليبيرية للانتخابات بتنظيم وإجراء العملية الانتخابية كلية بطريقة غير متحيزه وشفافة، بمساعدة البعثة وفريق الرصد التابع للجامعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (فريق الرصد)، والاتحاد الأوروبي، والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية الذين قاموا بجهد متناسب وجمعوا بين مواردهم في مجالات السويقات والاتصالات والنقل وكذلك خبرتهم التقنية لدعم العملية. ووفرت الدول الأعضاء في الجامعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبلدان المانحة، ومجلس الدولة الليبيري مساعدة مالية ومادية وتقنية سخية.



٥ - وقدمت الأكية المشتركة لتنسيق الانتخابات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة، والتي أنشئت خلال الفترة المشمولة بالتقدير، مساعدة كبيرة في المعاونة بين الأعمال التحضيرية للانتخابات. وعقدت الأكية المشتركة اجتماعات منتظمة مع اللجنة المستقلة للانتخابات وغيرها من الجهات الفاعلة التنفيذية الرئيسية بغية إبقاء العملية الانتخابية في مسارها الصحيح وكفالة الوفاء بالاحتياجات التنفيذية. وعملت وفود منظمة الوحدة الأفريقية التي زارت ليبريا خلال الفترة المشمولة بالتقدير جنبا إلى جنب مع الأكية المشتركة. وقامت الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بصورة مشتركة باعتماد سجلات الناخبين ونتائج الانتخابات من خلال الأكية المشتركة.

٦ - وقام وزراء خارجية نيجيريا، وكوت ديفوار، وغينيا، وكذلك نائب وزير خارجية غانا، بوصفهم ممثلين للجنة التسعة المعنية بلiberia التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بزيارة ليبريا خلال الأسبوع الأخير من الأعمال التحضيرية للانتخابات للتأكد من حالة الترتيبات الخاصة بيوم الاقتراع. وبقي الوزراء في البلد خلال الانتخابات وأقام مبعوثي الخاص أيضا اتصالات وثيقة معهم كما قام بالتشاور الوثيق مع الرئيس السابق جيمي كارتر وكذلك مع وفدي منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي خلال فترة الانتخابات.

٧ - وتقدم ١٣ حزبا سياسيا إجمالا بمرشحين في الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وبدأت الأحزاب حملتها الانتخابية في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ كما هو مقرر بموجب الجدول الزمني للانتخابات. وجرت الحملة دون حوادث عنف أو ترهيب كبير، تمعن أفراد الشعب الليبي بحرية الانتساب للأحزاب السياسية التي يقع عليها اختيارهم. وقررت اللجنة المستقلة للانتخابات، بعد أن حققت في الحوادث القليلة التي أبلغت إليها، أنه لا توجد أي أدلة تشير إلى وجود أعمال عنف أو ترهيب منظمة أو واسعة النطاق.

٨ - وأعلنت النتيجة النهائية للانتخابات في ٢٤ تموز/ يوليه، حيث حصل الحزب الوطني القومي على ٧٥,٣ في المائة، وحزب الوحدة على ٩,٥ في المائة، وحزب ائتلاف ليبريا جميعها على ٤ في المائة من أصوات المواطنين. وحصل كل من حزب التحالف وحزب الشعب المتحد على نحو ٢,٥ في المائة، في حين حصلت الأحزاب الثمانية المتبقية على أقل من ٢ في المائة من الأصوات لكل منها. وبلغت نسبة الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم نحو ٨٥ في المائة من الناخبين المسجلين.

٩ - وانتخب السيد تشارلز غانكاي تيلور رئيسا، وحصل حزبه الوطني القومي على ٢١ من ٢٦ مقعدا بمجلس الشيوخ، وعلى ٤٩ من ٦٤ مقعدا في مجلس النواب. ويتوالى حزب الوحدة قيادة المعارضة بعد حصوله على ثلاثة مقاعد وسبعة مقاعد في المجلسين على التوالي. وتقدم حزب ائتلاف ليبريا جميعها بشكوى رسمية بشأن مخالفات في إجراء الانتخابات في ثلاث مقاطعات وبشأن تخصيص المقاعد، والتي سبق أن وافقت جميع الأحزاب السياسية على طرائفه والتي نص عليها قانون الانتخابات، ثم قام الحزب بسحب الشكوى في وقت لاحق. وحتى الآن ما زال حزب ائتلاف ليبريا جميعها وحزب الوحدة يعارضان أسلوب تخصيص المقاعد.

١٠ - وفي ٢ آب/أغسطس ١٩٩٧، جرى تنصيب السيد تيلور رئيساً لليبيا، والسيد إينوك دوغوليا نائباً للرئيس. وأكَّد الرئيس في خطاب تنصيبه على المصالحة وحماية حقوق الإنسان، والوحدة الوطنية، وال الحاجة الملحة إلى إعادة بناء اقتصاد ليبيريا المحطم، والبنية الأساسية والمؤسسات. وأشار الرئيس بالدور الذي قامت به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الرصد التابع لها في إحلال السلام في ليبيريا وللمساهمة التي قدمتها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في مجمله.

١١ - وشهد احتفالات التنصيب الجنرال ساندي أباشا، الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ورئيس الدولة النيجيرية، ورؤساء دول بوركينا فاسو، وتشاد، وغينيا، وغينيا - بيساو، وكوت ديفوار، ومالي، والنِّيجر، وكذلك رؤساء وزراء بنن وتونغو، ونائب رئيس غامبيا، ورئيس مجلس الدولة بفانا. ومثلَّ رؤساء دول جنوب أفريقيا، وزمبابوي، وليبيا مبعوثون خاصون. وجُرى أيضاً إيناد وفود من منظمة الوحدة الأفريقية، والاتحاد الأوروبي، وكذلك ممثلين من دولأعضاء آخر. وعلاوة على ممثلي الخاص، مثلَ الأمم المتحدة أيضاً السيد إبراهيم فول، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، الذي سافر إلى مونروفيا بوصفه مبعوثي الخاص.

١٢ - وبُدأت البعثة الآن في سحب أفرادها من ليبيريا. وجُرى نقل أنشطة الربط التي صممت كتدبير مؤقت لاستيعاب المقاتلين المسرحين، من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية إلى الوكالات ذات الصلة، ويجري الآن توفيقها مع برنامج إعادة الإدماج. ومن المتوقع أن يغادر ممثلي الخاص ليبيريا في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ عند انتهاء ولاية البعثة.

١٣ - وفي ٢ آب/أغسطس، استقبل الرئيس تيلور مبعوثي الخاص وممثلي الخاص لليبيا. وأكَّد الرئيس مرة أخرى أهمية تشجيع المصالحة، وحماية حقوق الإنسان، وإقامة حكومة عريضة القاعدة وشاملة، والاضطلاع بمهمة إعادة البناء الوطني. وطلب الرئيس تيلور مساعدة الأمم المتحدة في حشد الدعم الدولي لإعادة بناء بلده وأعرب عن رغبته في استمرار وجود الأمم المتحدة عقب انتهاء ولاية البعثة في ٢٠ أيلول/سبتمبر. وسيجري المزيد من المشاورات مع الحكومة بشأن تفاصيل وشروط إقامة هذا الوجود، وأنواع أن أصبح في موقف يتيح لي أن أتقدم بتقرير إلى المجلس مع توصيات محددة قبل انتهاء ولاية البعثة.

ثالثاً - الجوانب العسكرية

١٤ - ما زال قدر شبي من السلام والاستقرار سائداً في جميع أنحاء ليبيريا منذ إصدار تقريري الأخير المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (S/1997/478). وقد جرت حملات الأحزاب السياسية الانتخابية وعملية الاقتراع في جوٍّ من ضمنه فريق الرصد.

١٥ - ولا تزال الحالة في سيراليون تشكل تهديداً محتملاً لاستقرار ليبيريا. وقد أدى تشوب قتال عنيف في ٦ و ١٠ تموز/ يوليه في جنوب شرقى سيراليون على الجانب الآخر من الحدود أمام البلدة الليبية

"بو ووترسايد"، إلى تدفق عدد كبير من اللاجئين إلى ليبيريا. وكان من بين اللاجئين حوالي ٢٠٠ من أفراد مليشيا الكاماجور الذين قام فريق الرصد بتجريدهم من سلاحهم، كما أدى القتال إلى وقوع إصابات بين المدنيين الليبيريين الذين أجلتهم البعثة إلى مستشفيات في مونروفيا. وأنباء القتال نقل المركز الميداني التابع للبعثة في بو إلى سينجه.

١٦ - لم تكن هناك زيادة في المجموع التراكمي للأسلحة والذخائر المستردة والتي تحققت منها البعثة عن المجموع المذكور في تقريري السابق. غير أن فريق الرصد التابع للجامعة أفاد أن عمليات التطهير والتغطيش التي قام بها قد أدت إلى استرجاع حوالي ٣٧٥٠ قطعة إضافية من أسلحة متعددة و ١٥٢٥٠٠ قطعة من الذخيرة منذ نهاية عملية دزع السلاح الرسمية في شباط/فبراير. وتناقش البعثة حالياً مع الحكومة الجديدة وفريق الرصد مسألة حفظ الأسلحة التي جمعت خلال عملية دزع السلاح الرسمية.

١٧ - وقد أغلقت البعثة الآن مراكزها الميدانية وببدأت في إعادة المراقبين العسكريين إلى أوطانهم. وحتى ١٥ آب/أغسطس أعيد ٥٩ مراقباً عسكرياً من مجموع المراقبين البالغ ٩٥ مراقباً عسكرياً إلى أوطانهم (انظر المرافق). ومن المتوقع الانتهاء من عملية الإعادة إلى الوطن قبل ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٧.

رابعاً - العملية الانتخابية

استعراض عام للعملية الانتخابية

١٨ - في ٢٤ تموز/يوليه، وعقب الإعلان الرسمي للنتائج، وجّهت رسالة إلى رئيس مجلس الأمن تتضمن وصفاً وتقديماً شاملـاً للعملية الانتخابية (S/1997/581). وأشارت إلى دشر توصيات الأمم المتحدة بشأن وضع إطار لإجراء الانتخابات في ليبيريا في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٧، وإنشاء اللجنة المستقلة للانتخابات في ٢ نيسان/أبريل؛ ولاعتماد دعماً الجماعة الاقتصادية الدول غرب أفريقيا لقادرون خاص للانتخابات في مؤتمر قمة طاري عقد في أبوجا، نيجيريا، في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٧، عقب مشاورات أجريت مع الأحزاب السياسية الليبيرية.

١٩ - وفي الرسالة نفسها، ذكرت أيضاً أنه بالرغم من الصعوبات الأولية، دجّحت اللجنة المستقلة للانتخابات في تسجيل أكثر من ٧٥٠٠٠ ناخب، وأن العدد الكبير لمراكز التسجيل وانتشارها على نطاق واسع في جميع أنحاء البلاد قد أتاح للبيبريين فرصة عادلة وملائمة لتسجيل أنفسهم للانتخابات. كما ذكرت كذلك أن الأحزاب السياسية قامت بحملة انتخابية قوية في جو سلمي ومتعدد بشكل عام وأنها تمنتت بحرية التنقل وافتتاح المكاتب في جميع أنحاء البلاد.

٢٠ - وقد أوردت أيضاً أنشطة التي قام بها الـ ٣١٧ مراقباً انتخابياً العاملين لمدة متوضّلة الأجل، وقصيرة الأجل الذين كانت البعثة قد دشّرتهم في مطلعات ليبيريا الثلاث عشرة وما توصلوا إليه من نتائج. وبالرغم من أن اللجنة المستقلة للانتخابات كانت قد أرقت في البداية إنشاء ١٨٦٤ مركزاً للاقتراع، إلا

أنها فتحت في آخر الأمر ما مجموعه ١٥٧٠ مركزاً، زار منها مراقبو البعثة ٧٦١ مركزاً. وقد تم الآن سحب مراقبى الانتخابات العاملين لمدد متوسطة الأجل وقصيرة الأجل على حد السواء.

٢١ - وفيما يتعلق بسير الاقتراع، فقد ذكرت أن نسبة الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم كانت عالية، وأنه لم يبلغ عن أية حوادث خطيرة، وأن نتائج تقييم مراقبى البعثة أوضحت أنه قد أتيحت لجميع الناخبين المستوفين للشروط فرصة عادلة للتصويت لصالح الحزب السياسي الذي اختاروه. وأبلغت المجلس أن عدد الأصواتجرى في مراكز الاقتراع فور انتهاء التصويت، وأن ذلك حصل بشفافية تامة وبحضور ممثلي الأحزاب والمراقبين الوطنيين والدوليين.

٢٢ - وكذلك جرت جدولة النتائج، التي قالت بها اللجنة المستقلة للانتخابات في موドوفيا، بحضور ممثلي الأحزاب والمراقبين الوطنيين والدوليين، وكانت النتائج المعلنة مختلفة مع الأصوات التي جرى الإدلاً بها. كما أبلغت المجلس في رسالتها المؤرخة ٢٤ تموز يوليه أنتي أصدرت، في وقت سابق من ذلك اليوم، بياناً مشتركاً مع رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا تتضمن شهادة بأن العملية الانتخابية اتسمت بالصدقية والشفافية، وأن الانتخابات كانت حرة وعادلة.

بعثة مراقبى الأمم المتحدة في ليبيريا والمساعدات الأخرى المقدمة إلى اللجنة المستقلة للانتخابات

٢٣ - وفي حين كان تنظيم العملية الانتخابية واجراها مسؤولية اللجنة المستقلة للانتخابات، فقد تلقت اللجنة مساعدة تقنية ومساعدة بالسوقيات ومساعدة تنظيمية كبيرة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وفريق الرصد التابع لها، ومن الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية. وقامت البعثة بمراقبة جميع مراحل العملية الانتخابية والتحقق منها كما وفرت دعماً بالسوقيات لللجنة منذ إنشائها حتى الجدولة النهائية للأصوات. وقد طلب من موظفي البعثة الميدانيين مساعدة اللجنة إلى حد أكبر مما أرتفع في البداية، ذلك لأن مسؤولي المقاطعات ومنتسبيها التابعين لللجنة قد اعتمدوا على البعثة بالنسبة لمعدات النقل والاتصالات، فضلاً عن المشورة والمساعدة التقنية.

٢٤ - وكذلك عملت البعثة واللجنة الأوروبية، والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية وفريق الرصد جنباً إلى جنب لمساعدة اللجنة المستقلة للانتخابات في توزيع مستلزمات الاقتراع. وقد استفادت الأعمال التحضيرية التي قالت بها اللجنة استعداداً ل يوم الاقتراع استفادة كبيرة من المساعدة الموفرة ومن الخبرة المكتسبة أثناء عملية تسجيل الناخبين، وجرت هذه الأعمال التحضيرية على نحو يتسم بدرجة أكبر من الفعالية بصورة واضحة. وكان موظفو الاقتراع قد ظلوا في الميدان منذ فترة التسجيل، بينما أحضرت مستلزمات الاقتراع إلى البلد قبل يوم الاقتراع، ثم وزعت بنجاح في الوقت المحدد لبدء الاقتراع في صباح ١٩ تموز يوليه. كما ساعدت البعثة أيضاً اللجنة باتصالاتها السائلية عن طريق "انمارسات" إلى الميدان ومنه.

٢٥ - وقد استعملت البعثة خدمات أحد الخبراء لإجراء "العد السريع" الذي أشرت اليه في تقريري السابق (S/1997/478، الفقرة ٢١)، والذي اتضحت قائلته في ظروف معاللة في المساعدة على تهدئة

التوترات بعد الانتخابات مباشرة. وقد حسبت نتائج العد السريع على أساس عينة عشوائية من مراكز الاقتراع وأبلغت إلى ممثلين الخاص خلال ست ساعات من إغلاق صناديق الاقتراع. وقد أحاط ممثلي الخاص الزعيم توم إكيمي، وزير خارجية نيجيريا، بصفته المبعوث الخاص لرئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والرئيس السابق جيمي كارتر علما بنتائج العد السريع. وكانت النتائج متسبة مع النتائج الرسمية النهائية التي أعلنتها اللجنة المستقلة للانتخابات بعد ذلك بأربعة أيام.

الدعم الإعلامي للعملية الانتخابية

٢٦ - وقامت بعثة مراقبين الأمم المتحدة في ليبيريا، عن طريق وحدة الإعلام التابعة لها، بأنشطة التثقيف المدني وتثقيف الناخبين دعماً للتسجيل ولعملية التصويت. وكانت البرامج الإذاعية التي وضعتها البعثة تذايع أربع مرات أسبوعياً على كل من محطات الإذاعة العاملة الثمانية. وكانت هذه البرامج تذايع في آن واحد من المحطات التي لديها مرافق للبث على موجات تضمnin التردد وعلى الموجات القصيرة. وبإضافة إلى إجراء المقابلات وتقديم المعلومات المستكملة عن الانتخابات، كانت البرامج تعرض تمثيليات قصيرة لسيناريوهات انتخابية باستخدام ممثلين جميعهم من الليبيريين وشخصيات مأخوذة من مسلسلات للرسوم المتحركة طلبت البعثة إعدادها.

٢٧ - وأدى مسلسل الرسوم المتحركة دوراً أساسياً في أنشطة تثقيف الناخبين التي قامت بها وحدة الإعلام وجرى توزيعه على نطاق واسع. ووفقاً لما أورده العديد من مراقبين الانتخابات، كانت رسائل الرسوم المتحركة هذه بشأن قضايا من قبيل سرية التصويت، والتعميل النسبي، وتسجيل الناخبين، هي غالباً مواد تثقيف الناخبين الوحيدة التي شوهدت تداولها.

٢٨ - وكذلك أصدرت شertas توضح التعميل النسبي وتسجيل الناخبين. كما نشرت بيانات أدلى بها ممثلي الخاص عن أهمية التسجيل والتصويت. وقد ظهرت رسالة من بعثة مراقبين الأمم المتحدة في ليبيريا في الصحف عشية الانتخابات تذكر الليبيريين بواجبهم المدني للإدلاء بأصواتهم وتحث على التحلي بروح التسامح واحترام وجهات النظر المعارضة. ونشرت وحدة الإعلام رسائل إخبارية تبرز الجوانب المختلفة للعملية الانتخابية، بما في ذلك ترتيبات السوقيات التي ساهمت في عملية التسجيل. وركزت مقالات أخرى على الإسهامات التي قدمها مراقبو البعثة العسكريون على صعيد المجتمعات المحلية، وعلى ولاية البعثة في مجال حقوق الإنسان.

٢٩ - وقد تعاونت وحدة الإعلام والمراقبون الانتخابيون الميدانيون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة غير حكومية اسمها "البحث عن نقاط النساء لوجهات النظر" على توزيع ٥٥٠ جهاز استقبال لاسلكي يعمل على الموجات القصيرة وموجات تضمnin التردد دون بطاريات في جميع أنحاء البلاد وذلك لزيادة الوعي بالعملية الانتخابية.

إقرار

٢٠ - كانت الانتخابات الليبية متفقة مع المعايير الدولية للانتخابات الديمocrاطية، كما تبين ذلك بوضوح من التقارير الواردة من مراقبينبعثة ومراقبين المنظمات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية. وقام رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالاشتراك معه بإصدار بيان في ٢٤ تموز/ يوليه (انظر S/1997/581 المرفق) يتر بأن انتخابات عام ١٩٩٧ تعكس إرادة الناخبين الليبيين، وبأن العملية ككل كانت حرة وعادلة ومعنولة وقدمنا التهنئة إلى الشعب الليبي لما بهيه من التزامه بالسلام ورغبتة في إقامة حكومة منتخبة ديمocrاطيا.

خامساً - حقوق الإنسان

٢١ - خلال الفترة قيد الاستعراض، أضطاعتبعثة بسلسلة من مهام التقييم لرصد حالة حقوق الإنسان في الريف. ولم يتأكد خلال هذه المهام ارتکاب الليبيين لانتهاكات رئيسية لحقوق الإنسان.

٢٢ - وعملا بولايةبعثة بشأن بناء القدرات وخلال الاستعداد للانتخابات، تعاونت مع مركز كارتر لتقديم برنامج تدريبي مدته أسبوع واحد لمركز ليبيا لحقوق الإنسان وممثلين منظمات حقوق الإنسان الليبية الأخرى في الفترة من ١٨ إلى ٢٥ حزيران/يونيه. وحصل ستون ممثلا من ١٢ منظمة على شهادات باشتراكهم في البرنامج في نهاية الدورة. وشارك مركز حقوق الإنسان بليبيا ومنظمات وطنية أخرى فعليا في مراقبة ورصد جميع جوانب الانتخابات وأبلغوا عن ارتکابهم العام بسير العملية.

٢٣ - وفي تقريري السابق، أشرت إلى تحقيق أجرتهبعثة في المزارع القاتلة بأن الجنود التابعين لفريق الرصد مسؤولون عن وفاة أحد الأفراد الذي قتل خلال عملية من عمليات الإحاطة والتنتش في مناجم ليجوي للذهب في مقاطعة غراند كيب ماوشت في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٧. وبالرغم من أن أشخاصا يدعون أنهم شاهدوا هذا الحادث، شهدوا بوجود مقتبرة فقد أدى عدم وجود أخصائني في الطب الشرعي في البلد إلى عدم إمكان إخراج الجثة وإكمال التحقيقات. وجرى أيضا تلقي تقارير من أشخاص يدعون أنهم شاهدوا وقوع حادث في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٧، ويدعون فيها أن الجنود التابعين لفريق الرصد قاموا بضرب أحد الرجال حتى الموت في مقاطعة بونغ أثناء استجواههم له حول المزارع بأنه يمتلك سلاح للصيد. وفي هذه القضية أيضا، لم يكن من الممكن استكمال عملية التحقق لعدم وجود أخصائي طب شرعى.

٢٤ - أوضحت أيضا في تقريري السابق، أنني سأشاور مع المنظوشامي الجديد لحقوق الإنسان بشأن توصية رئيس اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بأن يوفر مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التابع للأمانة العامة خدمات استشارية ومساعدة تقنية لحكومة ليبيا الجديدة بذمة مساعدتها على إحياء هيأكل حقوق الإنسان في البلد. وقد سرني التزام الرئيس تيلور بإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان، وبتأكيده المتكرر على حماية حقوق الإنسان سواء في بياناته العامة أو في محادثاته الخاصة مع مبعوثي الخاص وممثلين الخاص. وأرجح بهذا النهج الإيجابي وأتطلع إلى أن أناقش مع الحكومة الجديدة في أقرب فرصة ممكنة كيف يمكن للأمم المتحدة أن تساعدها في تحقيق هذه الأهداف بأفضل طريقة.

سادسا - الجوانب الإنسانية

٣٥ - من المرجح أن تبقى احتياجات الطوارئ في ليبيريا كبيرة في الفترة الباقة من هذا العام. وفي الوقت نفسه، تقوم وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمادحون الرئيسيون بإعادة توجيه أنشطتهم لتلبية احتياجات الإنعاش الأطول أجلا في الزراعة والتعليم والصحة والبنية الأساسية بصورة أفضل.

٣٦ - وقد استكملت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خطتها التنفيذية لإعادة اللاجئين الليبيريين إلى وطنهم وإعادة إدماجهم. ومن المحتمل أن تؤدي الزيادة المتوقعة في الاستقرار في أعقاب الانتخابات إلى حذر أعداد أكبر من اللاجئين على العودة، وستواصل المفوضية تسهيل الإعادة الطوعية إلى الوطن.

٣٧ - وهناك ما يقدر بـ ١٣٠ ٠٠٠ لاجئ سيراليوني في ليبيريا. وتقدم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي الرعاية والإعاقة لما يقدر بـ ٣٠ ٠٠٠ لاجئ سيراليوني في مقاطعة مونتسيرايدو (موندوفيا) وإلى نحو ١٠ ٠٠٠ في مقاطعة غراتن كيب ماوتن. و كنتيجة الحالة في سيراليون، أوقفت المفوضية الآن كل مساعدة متقدمة للإعادة الطوعية لللاجئين إلى ذلك البلد.

٣٨ - وجرى الالتزام بجمع الأموال المخصصة لعمليات الربط لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية ٢,٣ مليون دولار من الميزانية المقترنة و ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من حكومة الولايات المتحدة. وقام المكتب بتقديم الدعم إلى ٥٠ مشروعًا تستخدمن ما يقدر بـ ١٠ ٠٠٠ مقاتل ومدني. وقد اضطلع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنساني والاتحاد الأوروبي بأنشطة ربط أخرى. وكما هو مخطط، فإن مسؤولية إدارة ورصد مشاريع مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية حتى استكمالها قد نقلت إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تمور/بولييه. وستضطلع الوكالات التابعة للأمم المتحدة بنفسها برصد وإدارة المشاريع التي تقوم بتنفيذها.

٣٩ - وبالرغم من مشاكل أولية عديدة ناشئة عن نقص الأموال أو التأخير في توفيرها، علاوة على صعوبات التنسيق، اضطلع برنامج الربط بدور حيوي في عملية السلام في ليبيريا عن طريق توظيف نحو ١٥ ٠٠ مقاتل سابق، بما فيهم المذكورون في الفقرة ٣٨ أعلاه. وقد أدى ذلك إلى إبعادهم عن الأنشطة التي يمكن أن تهدد الأمن خلال العملية الانتخابية. وساعدت أيضًا مشاريع الربط في إعادة الخدمات الأساسية من قبيل المدارس، والعيادات، والزراعة والأشغال العامة إلى محليات عديدة، وكذلك في إصلاح طرق رئيسية وجسور عديدة.

سابعا - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

٤٠ - منذ نهاية عملية نزع السلاح في شباط/فبراير ١٩٩٧، ما فتئت وكالات الأمم المتحدة تقوم بدور الشريك الرئيسي في توطيد السلام وفي الأعمال التمهيدية لعودة Liberia إلى حالتها الطبيعية. وتركز أنشطتها حاليا على مجالين رئيسيين: إعادة توطين وإعادة إدماج السكان وإعداد خطة الإنعاش والتنمية.

٤١ - تقوم الأمم المتحدة من خلال أمانتها العامة ووكالاتها وبرامجها المتخصصة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بالعمل جنبا إلى جنب مع الوزارات التابعة للحكومة الليبرية في عدد من المشاريع التي تهدف إلى إعادة المهام الحكومية إلى حالتها الطبيعية وخلق فرص العمل. وعلاوة على ذلك فتظرا للأهمية الأساسية لوزاري الصحة والرعاية الاجتماعية والتعليم يجري تزويدهما بموارد إضافية لإنجاز تقييم الاحتياجات الإنعاش لقطاعهما.

ثامنا - الجوانب المالية

٤٢ - في الترار ٣٥١ جيم المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧، خصصت الجمعية العامة مبلغا قدره ٤٤٧١٠٠ دولار يتسم بمعدل شهري يبلغ إجماليه ٥٧٦٥٢٥ دولار (الصافي ٧٠٣٩٢٥ دولار) لتفطيم نفقاتبعثة للفترة من ١ تموز/يونيه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ رهنا بتمديد مجلس الأمن لولاية البعثة. وبناء على قرار مجلس الأمن ١١١٦ (١٩٩٦) فرضت الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء لغاية ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وعند انتهاء ولاية البعثة، ستقدم الاحتياجات من الموارد المتعلقة بتصنيتها وإغلاقها الإداري إلى الجمعية.

٤٣ - وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، بلغت الاشتراكات المقررة في الحساب الخاص للبعثة التي لم تدفع وذلك منذ بداية البعثة نحو ١٦,١ مليون دولار. وكان مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة بالنسبة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، ٦٧٣١ مليون دولار.

٤٤ - ومنذ تقريري السابق، قدمت اليابان تبرعا آخر قدره ٥٠٩٠٠٠ دولار للصندوق الاستئماني لتنفيذ اتفاق كوتونو في Liberia، وخصص المبلغ للأنشطة المتعلقة بالانتخابات. وقدمت الحكومة السويسرية أيضا منحة قدرها ٥٠٠٠ فرنك سويسري لأنشطة التثبيت المدني.

ثامنا - ملاحظات واستنتاجات

٤٥ - بإقامة حكومة منتخبة ديمقراطيا في Liberia، فإن الهدف الرئيسي لبعثة مراقب الأمم المتحدة في Liberia قد تحقق الآن. وأنا أتقدم بالتهنئة إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الرصد التابع لها، الذين اضطلعوا بدور رائد في إحلال السلام في Liberia من خلال شراكة ناجحة مع الأمم المتحدة. وأود أيضا الإعراب عن تقديرى لجميع الدول الأعضاء التي ساهمت في العملية إما ثنائيا أو من خلال الصندوق

الاستئماني. ومع ذلك، وقبل كل شيء، فإن الفضل يعود إلى الشعب الليبي الذي أظهر، من خلال العملية الانتخابية، التزامه بالسلام ورغبته في إقامة حكومة منتخبة ديمقراطياً في بلده.

٤٦ - وتمشياً مع قرار مجلس الأمن ١١١٦ (١٩٩٧)، سنتهي ولايةبعثة في ٣٠ أيلول/سبتمبر. ويجري بالفعل سحب أفراد البعثة ومن المتوقع أن يستكمل إلى حد بعيد قبل هذا التاريخ، مع ترك فريق صغير لاستكمال عملية التنمية والإغلاق المعتادة. ور هنا بإنجرا المزيد من المشاورات مع حكومة ليبيريا، فإذا ذي أعتمد التوصية بإنشاء مكتب لدعم بناء السلام ليخلف بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا بعد ٣٠ أيلول/سبتمبر. وإنني على افتخار بأن هذا الوجود قد يساعد كثيراً الحكومة الجديدة في جهودها الرامية إلى المصالحة والتعويض وأن يسهم في تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة. وعقب إنجراً مشاورات مع الحكومة الليبيرية، وأخذ آراء عدد من حكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الاعتبار، أذوي تقديم تقرير آخر إلى مجلس الأمن قريباً، قبل نهاية ولاية البعثة، يتضمن مقترنات تتعلق بمهكل وموظفي ومهام وجود للأمم المتحدة في ليبيريا بعد البعثة.

٤٧ - وختاماً، أود أن أعرب عن شكري للسيد دولياميدي كالومو، ممثل الخاص، وكذلك اللواء سكندر شامي، رئيس المراقبين العسكريين، ولجميع أفراد المدنيين والعسكريين التابعين للبعثة، السابقين وال الحاليين، للمساعدة الهامة التي قدموها، بالتعاون الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الرصد التابع لها، لتنمية السلام والديمقراطية في ليبيريا.

المرفق

تكوين العنصر العسكري لبعثة مراقبى الأمم المتحدة في ليبريا
في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٧

المجموع	أفراد آخرون ^(٦)	المراقبون العسكريون	
-	-	-	أوروغواي
٩	-	٩(ب)	باكستان
٦	٤	٢	بنغلاديش
٣	-	٢	الجمهورية التشيكية
٣	-	٢	الصين
٥	-	٥	كينيا
-	-	-	ماليزيا
٤	-	٤	مصر
١	-	١	نيبال
٣	-	٣	الهند
٢٤	٤	٣٠	المجموع

(ج) موظفون طبيون.

(ب) بما فيهم كبير المراقبين العسكريين.

